عند قصد التقوي اما عند قصد التلهي فحرام اجماعا اهـ وتمامه فيما علقته
عليه واعلم انه ظهر لي ان لبن الابل اذا اشتد لم يحل عند محمد خلافا لهما والسكر
سنة حرام بلا خلاف والحد والطلاق على الخلاف وكذا البن الرماك اي الفرسة اذا اشتد
لم يحل وصحح في الهداية حله وفي الخانية انه يكره تحريما عند عامة المشايخ على قوله
وحد الاشتداد اي اتخاذ النبيذ في الدباء جمع دباة وهو القرع والحنتم جرة خضرا
والمزفت المطلي بالزفت اي القير والنقير كسفينة المنقور وما ورد من النهي منسوخ
وكره نبيذ ذي الخراي عكارة والاستشاط بالمد ردي لان فيه اجزاء الخمر وقليله
كثيرها كما مر ولكن لا يحد شاربه عندنا بلا سكر وبه يحد ائمتنا الثلاثة فاقبل
البلخ والحشيشة هي ورق القنب والافيون لانه مفسد للعقل ويصد عن
ذكر الله وعن الصلاة لكن دون حرمة الخمر فان الحل شيء من ذلك لاحد عليه
وان سكر منه بل يعذر عامة وان احد كذا في الجوهرة وكذا الحرام جوزة الطيب لكن
دون حرمة الحشيشة قاله المصنف ونقل عن الجامع وغيره ان من قال بحل البنج والحشيشة
هو زنديق مبتدع بل قال مجد الدين الزاهدي انه يكفر ويباح قتله قلت ونقل
شيخنا البنج القزي الشافعي في شرحه على منظومة ابيه المسماة بالكبائر
والصغائر بحثين بين بنج المكي انه صرح بتحريم جوزة الطيب بإجماع الائمة الاربعة
وانها مسكرة ثم قال شيخنا البنج والتتن الذي حدث وكان حدوثه بدمشق في سنة
خمسة عشر بعد الالف يدعي شاربه انه لا يسكر وان سلم له فانه مفتر وهو
حرام لحديث احمد عن ام سلمة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل
مسكر ومفتر قال وليس في الكبائر تناول المرء والمرئين ومعي نهي ولي
الامر عنه حرام قطعا على ان استعمال مثله مما اضر بالبدن فهم الاصوار عليه
كثير كسائر الصفائر اه بحروفه وفي الاشباه في قاعدة الاصل الاباحة
او التوقف ويظهر اثر ذلك فيما اشكل حاله كالحيوان المشكل امره والنبات المجهول
سميته اهـ قلت فيفهم منه حكم النبات الذي شاع في زماننا المسمى بالتتن
فتنبه وقد ذكر شيخنا العمادي في هدايته الحاقاله بالثوم والبصل تأمل ولي
قد بدو بين حرمة كثيرة شاذة الوهابية في الحظ ونظم فقال
وافتوا بتحريم الحشيش وحرمة * وتطلبن بحتش لم يحرر
لبابيه الناديب والفتى ابتوا * وتزندقت فلستحل بحرر

كتاب الصيد

لعل مناسبته ان كلا منهما يورث السرور هو مباح خمسة عشر شرطا مبسوطة في العناية وسنقررها

في

في اثنا المسابل الا المحرم في غير الحرم او للتلهي كما هو ظاهر او حرفة على ما في الاشباه
قال المصنف واما ورثته تعالى والا فالتحقيق عندي اباحة اتخاذه حرفة لانه نوع من
الاكتساب وكل انواع الكسب في الاباحة سواء على المذهب الصحيح كما في البزازية
وغيرها فنصب شبكة للصيد ملك ما تعقل بها بخلاف ما اذا نصبها للجفاف
فانه لم يملك ما تعقل بها وان وجد المفلش او غيره خاتما او دينارا مضروبا
بضرب الاسلام لا علكه ويجب تعريفه اعلم ان اسباب الملك ثلاثة ناقل
كبيع وهبة وخلافة كارث واصالة وهو الاستيلاء حقيقة لوضع اليد او حكما
بالتهيئة كنصب شبكة لصيد لا لجفاف على المباح الخالي عن ملك فلو امتنع لي
في مفازة عن حطب عند لم علكه ولم يحل للمفلس ما يجده بلا تعريف وتمام
التعريف في المطولات ويحل الصيد بكل ذي ناب ومخلب نقد ما في الذبح
من كلب وباز ونحوهما شرط قابلية التعليم وشرط كونه ليس بخس العين
ثم فرع على ما مهد من الاصل بقوله فلا يحوز صيد ذئب واسد لعدم قابليتهما
التعليم فانهما لا يهلان للغير الا سد لغلو همته والذئب لخساسته والخنزير
بعضهم الذئب لحداثة لخساستها ولا لخنزير لنجاسة عينه وعليه فلا يجوز
بالكلب على القول بنجاسة عينه الآن بقال النص ورد فيه فتنبه وبه يندفع
قول الفهستاني ان الكلب نجس العين عند بعضهم والخنزير ليس بنجس العين
عند ابي حنيفة على ما في التجريد وعين فتامله بشرط علمهما علم ذي ناب ومخلب
وذا ترك الاكل اما الثوب من الصيد فلا بد فهستاني في الكلب او نحوه
وبالرجوع اذا دعوته في الباز ي ونحوه وبشرط جرحهما في اي موضع منه
على الظاهر به يفتى وعن الثاني يحل بلا جرح وبه قال الشافعي وبشرط ارسال مسلم
او كتابي وبشرط التسمية عند الارسال ولو حكما فالشرط عدم تركها عمدا
على حيوان ممتنع اي قادر على الامتناع بقوائمه او بجناحيه متوحش والذي وقع
في الشبكة او سقط في البيت او امتنع لا يتحقق فيه الحكم المذكور ولذا قال
يوكل لان الكلام في صيد الاكل وان حل صيد عنده كما سيجيء او اعم لحل الانتفاع
بالجلد مثلا كما يأتي فتامل وبشرط الا يشرك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده
كلب غير معلم وكلب مجوسي او لم يرسل او لم يسم عليه وبشرط الا يطول
وقفته بعد ارساله ليكون الاصطياد مضافا للارسال مخلاف ما اذا امكنه
ان يمشي كما عهد اي كما يمكن العدو على وجه الحيلة لا للاستراحة والمعهد فعال
خمسة ينبغي لكل عاقل العمل بها كما بسطه المصنف فان اكل منه الباز ي اكل لان
تعليمه ليس بترك اكله وان اكل الكلب ونحوه لا يوكل مطلقا عندنا كما لو اكل منه